

## دولة على الشاشة

وانك عبد الفتاح

الدولة في مصر اختارت موسمها الرمضاني لتدير البلد كله من التلفزيون. الأحشاء تفرغ محتوياتها في السنوات الأخيرة على الشاشة. ساعات لاهثة من دراما وحوارات وفكاهات تتسابق لتتال موقعا على خريطة تريك مشاهدها، وتصيبه بتخمة تتوازي مع تخمة الموائد في رمضان.

الإعلانات تشير الى حركة مال نشيطة، والى نشاط في مجال العمل الخيري. رمضان مناسبة للصدقات الجارية، واعتبار التسول ظاهرة إيجابية، التلفزيون وسيلة توزيع لفتات الثروات على فقراء ومتسولين ومنتظرين لضربة حظ.

إعلانات الخير أداة ضبط اجتماعي، وتخفيف للاحتقان، يتصارع الجميع على اقتناص فرصة الموسم، كما يتصارع منتجي 52 مسلسلاً على استرداد 131 مليون دولار تكلفة إنتاجهم لدراما متعجلة على طريقة الوجبات السريعة، تتضمن إشارات الى طعام ما، لكنها خلطة غامضة، تشبع لكنها لا تغذي.

تلاحق اللعنات أصحاب الثروة السهلة في مسلسلات رمضان، حرب على الفساد في الشاشة، تنتهي كل حلقة منها بإعلانات عن ملوك الثروة السهلة أنفسهم.

الحرب تتم بهندسة ورعاية شبه كاملة من جهاز أمن الدولة، الذي يراقب سوق رمضان ويضع أصابعه في خريطة المسلسلات. يختار فرق ضيوف الحوارات التلفزيونية، يدورون حول البرامج، نصفهم حكومة والنصف الآخر معارضة، يتبادلون الآراء والمواقف، فريق يتناوب الهجوم ويوزع التفاؤل، والمقدمون مصاصو دماء ينتظرون فريسة في الاستوديو، يتنافسون على فجاجة، يتصورون أنها عنصر الجذب الوحيد في سوق مفتوحة، يغلب فيها الأعلى صوتاً والأكثر تطرفاً، وتعرباً.

التلفزيون ذراع طولى لأمن الدولة في السيطرة على ملعب السياسة: اللاعبون والحكم والجمهور، والاستوديو التحليلي أيضاً.

أمن الدولة هو أداة الحكم الأولى في عهد مبارك، أصابع الجهاز وأقدامه موجودة في كل مكان، وتمد خيوطها بشكل معقد ومركب مع خصومها المعتنين، ومدنوبيها في إدارة كل شيء من الأحزاب المعارضة الى الجامعات، من المصالح الحكومية الى برامج التوك شو. الأصابع موجودة ووقع أقدام الضابط في أمن الدولة مسموع للجميع.

موافقة أمن الدولة شرط كل شيء، من إنشاء حزب أو صحيفة أو التخطيط لبرنامج توك شو وحتى زواج مسلم بمسيحية. وستحتاج إلى «كونتاكت» مع الأمن لتكتمل أي مشروع.

جهاز يتضخم ويبتلع كل الأجهزة الأخرى. وعبر الشاشة تصنع أجهزاً متضخمة لشخصيات كرتونية في الواقع، وتصنع الشهرة، والنجومية، ويحقق المتفرج انتصاره الافتراضي على الشاشة، يشارك في سباق اللعنات على الوضع القائم، ويشاهد برامج مصارعة النجوم، ويرى اقتراس حياتهم الشخصية بما يدخل الى قلبه الطمأنينة.

الشاشة مسرح السياسة، ومحور للصرعات، والضربة القاضية التي أرادها النظام لجماعة الإخوان المسلمين، توجه عبر 30 حلقة من الشاشة، الجماعة ردت عليها بكتائب ردع فكري، أنشأت مجموعات على «القيس بوك» للرد على هجمات المسلسل، صراع سياسي انتقل بالكامل الى الشاشة، تعدم فيه الجماعة أساليب الدفاع.

هكذا غادرت الدولة مراهقتها، لم يعد التلفزيون منصة توجيهات أو رسائل الى الشعب أو الجمهور. دور الشاشة أكبر الآن (ميزانيته تتجاوز 6 مليارات)، في دولة تبني جسوراً عشوائية بين «الرفاهية» و«الفقر المدقع». الدولة وحدت في الواقع وللمرة الأولى بين مواطنيها في توزيع انهيار البنى التحتية. المياه قطعت 4 أيام متواصلة عن «القاهرة الجديدة» بما فيها من منتجعات وقصور «ارستقراطية» عصر مبارك. وانتشرت حكاية الوزير الذي يخزن الماء في أوعية بلاستيك.

هذه ليست علامة على عدالة توزيع الأزمات، ولكن على انهيار البنى التحتية، فخر عصر مبارك. الكهرباء تغيب عن مدن كبرى بالأيام، وتتبادل أحياء العاصمة الحياة في العتمة، والمياه عزيزة. الرئيس استفسر عن سر انقطاع الكهرباء، ولم يتلق إجابة، بينما انشغلت أجهزة كبيرة في مطاردة المفترين، مدير أمن العاصمة ألقى القبض على سائق يدخن علناً في نهار رمضان، بينما كانت السيارات متكدسة في الشوارع أثناء هبوط طائرة الرئيس مبارك في منطقة «صفط اللين»، إحدى قرى تتمد في قلب العاصمة، تستجدي خدماتها، والرئيس يفتتح محوراً جديداً يربط المنتجعات السكنية الجديدة، بالعاصمة. القرية ممر، لم تشعر إلا بالشدّة الأمنية، والطوارئ التي حولت المنطقة المحيطة بمهبط الطائرة الى ثكنة. وشعر كل مواطن باختناق الحياة، لكنه جلس أمام التلفزيون وسرق لحظات تفرغ طاقة أمام الشاشة، قبل أن تختفي الكهرباء.

كحيل داغر\*

مباشرة قبل الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة التي امتدت خمس عشرة سنة، شهدت منطقة عكار نمواً ملحوظاً لصراع الطبقات تمثل في نضال فلاحيها المدممين ضد أصحاب الملكية الكبرى للأرض، وبالتالي ضد العلاقات شبه الإقطاعية التي كانت سائدة هناك حتى ذلك الحين.

أما ما يتنامى الآن في المنطقة عينها، فهو صراع طبقي من نوع أكثر تقدماً، متمثل بالاعتصام العمالي الذي يجري حالياً، ومنذ 12 تموز الماضي، أمام أحد أهم معامل أنابيب الفايبرغلاس في الشرق الأوسط، ومقره تحديداً منطقة الرمول، على مقربة من حدود قضاء عكار مع الأراضي السورية، في أقصى الشمال اللبناني.

مئة وثلاثون عاملاً مثبّثاً، من أصل أكثر من أربعمئة عامل، معظمهم مياومون، يتناوبون، على مدى 24 ساعة من أصل 24 ساعة، يومياً، على الاعتصام تحت خيمة نصبت أمام مجمع المستقبل لصناعة أنابيب الفايبرغلاس، في المنطقة المحاذية لمطار القليعات، في سهل عكار الفسيح، وعلى مرمى حجر من البحر. مطلبهم الأساسي، إعادة فتح المعمل الذي أغلقه أصحابه، بحجة تراكم الخسائر منذ خمس سنوات، فيما يؤكدون أن المعمل كان يربح باطراد، منذ إنشائه الذي يعود إلى عام 1994. ومن بين ما يثبت قناعتهم هذه الأمور الآتية:

1 - منذ بدء العمل في الشركة، التي يملكها السيد فؤاد مخزومي وأولاده، والعمال الذين يشغل جزء مهم منهم فيها، منذ حوالي ستة عشر عاماً، بقوا يعملون حتى نهاية العام الماضي 2009، بدوام 14 ساعة يومياً، وبدون

## عمال مجمع المستقبل لصناعة الأنابيب في عكار، يعطون اليوم دروساً في التنظيم الذاتي

تعطيل في أيام الأحاد والأعياد، وحتى في العطل السنوية، بسبب الوفرة القصوى للطلبات على إنتاج العمل، ولتلبيةها كلها، مع ما كان يسببه ذلك من استنزاف أقصى لقوة عملهم، يرتد سلباً على صحتهم. علماً بأن العديدين بينهم مصابون بالسرطان الناتج من مواد مسرطنة تدخل في إنتاج البضاعة المشار إليها. ومعظم العمال يعانون آلام الظهر، من جهة، بسبب أحمال ثقيلة يضطرون إلى نقلها، وقلة السمع، من جهة أخرى، بسبب الضجيج الكبير الذي تسببه الآلات خلال تشغيلها، عدا أوجاع الرأس، وما إلى ذلك.

2 - التناقض الذي يقع فيه أصحاب المعمل، الذين يجزؤون إقبال المعمل بالخسائر المتنامية، طيلة أكثر من سنوات خمس مضت حتى الآن، فيما يعترفون، في نصوص موثقة صادرة عنهم، في السنوات الأخيرة، عينها، بأن المعمل كان يعمل بربح واضح وبدون أي مشاكل مالية، كما يظهر، على سبيل المثال، في البيان الذي قرأه في أواخر عام 2007 المدير العام للمصنع السيد أنطوان حبيب، خلال الأزمة التي حصلت آنذاك، وتمثلت في انتخاب العمال نقابية لا يرضى عنها أصحاب المعمل، مبيّناً فيه أنه «واحد من 17 مصنعاً موزعاً حول العالم» وتابعاً للمجموعة عينها، وأنه «لا مشاكل مالية ذات صلة بما يحصل في هذا المصنع»، ومكرراً من ثم أن «الشائعات مغرضة ولا أساس لها من الصحة».

3 - أن أصحاب المعمل اشتروا في غضون عام 2009 آلة مهمة بمبلغ مليوني دولار لتكتيف الإنتاج فيه وتحسينه.

4 - أنهم واطلبوا على امتداد السنوات التي يزعمون الخسارة خلالها، على تقديم علاوات ومكافآت إلى جميع العمال، تعبيراً عن رضاهم عن سير العمل، وازدهار التسويق، وشكرهم لضخامة الإنتاجية وفعاليتها، كما يظهر على سبيل المثال بوجه أخص في أكثر من رسالة وجّهتها الإدارة وأصحاب المعمل إلى رئيس نقابة العمال في المصنع، السيد عباس البضن، كما إلى العمال جميعاً. ففي رسالة إلى البضن في أوائل عام 2009 وجّهها أحد اصحاب المعمل، السيد رامي مخزومي، يقول:

«إن قرار زيادة الرواتب ودفع المكافآت هو دليل على إيمان مالكي الشركة بكم، وخصوصاً

بعد تحقيق النجاح المطلوب لعام 2008 (...))»، ويضيف: «أنا كلي ثقة بأنك بتضامنك وإخلاصك في عملك ستساعدنا على تخطي الأزمات، مما يدفعني إلى التفاؤل بإمكان تحقيق أهدافنا المرجوة لعام 2009، التي سنتيح لنا الاستمرار في دفع المكافآت المقبلة فقط إذا تمكنت المجموعة أو الشركة من أن تحقق أو تتجاوز أهدافها المالية التي وضعتها لعام 2009».

وبما أن الشركة دفعت المكافأة الموعود بها، فهذا دليل على أنه جرى تحقيق الأهداف المالية المشار إليها، أو تجاوزها، بما يدحض بالكامل مزاعم الشركة الكاذبة بشأن خسائر منيت بها في السنوات الأخيرة، تزيد على الثمانية مليارات ليرة لبنانية!!

### الوزارة تتواطأ مع أرباب العمل

قبل إقفال المعمل بأيام عدة، وبالتحديد في تاريخ 2010/7/5، تقدمت نقابة العمال بطلب إلى وزارة العمل تطلب فيه قيام هذه الأخيرة بالوساطة في ما بينهم وبين أرباب العمل، ولا سيما للحيلولة دون إقفال المصنع، وضمان ديمومة العمل لمئات الشغيلة، المثبتين منهم، والمياومين. لكن الوزارة عمدت إلى المماطلة، بادئ ذي بدء، حيث إن أول جلسة دعت إليها جاء موعدها في 22 تموز الماضي، بدلاً من تعيين واحدة سريعة، في الأيام القليلة التي تلت يوم تسجيل الطلب. وهو ما أتاح لآل مخزومي أن يسارعوا إلى إقفال المعمل وصراف العمال، بحجة الخسائر (!!!)، وذلك في 12 تموز بالذات، وبعد سبعة أيام فقط على تقديم طلب الوساطة، ما يتنافى تماماً مع المادة 63 من قانون الوساطة والتحكيم، التي تنص على ما يلي:

«يكون غير شرعي كل توقف عن العمل، من قبل الأجراء أو أصحاب العمل، بسبب نزاع عمل جماعي، قبل وأثناء مرحلة الوساطة، وأثناء مرحلة التحكيم».

هذا وعلى الرغم من أن النقابة قدمت الإثباتات الدامغة على أن المصنع كان يعمل بربح، وطلبت تعيين خبير يتولى دراسة حسابات الشركة لتبيان حقيقة الخسارة أو الربح، فقد سارعت الهيئة المختصة في وزارة العمل (مصلحة العمل والعلاقات المهنية، ممثلة برئيسها) إلى تبني كامل مزاعم آل مخزومي سلفاً، ومن دون التدقيق فيها بالوسائل القانونية المتعارف عليها، الأمر الذي يكشف مدى التواطؤ بينها وبين هؤلاء وامتناعها عن إحقاق الحق، انطلاقاً من موقف غير حيادي وغير قانوني ومنحاز. وهو ما وضع النقابة ومن تمثلهم أمام مأزق واضح، بحيث باتوا مضطرين إلى إقامة دعاوى فردية أمام مجلس العمل التحكيمي، للمطالبة بتعويضات وحسب لا يمكن أن تمثل، في واقعها القانوني الراهن، أكثر من مخدر بسيط لآلامهم ومشاكلهم المترتبة على الصرف التعسفي الفاضح الذي يتعرضون له. فبعد ستة عشر عاماً من الكدح القاسي وأمراض الوظيفة، يجدون أنفسهم عند نهايتها وقد باتوا في الشارع عرلاً إلا من البؤس والقهر، والآفات التي تلازم التواصل على مدى سنوات مع مواد مسرطنة خطيرة، وبوجه أخص، عاطلين من العمل!!

### لكنهم صامدون في اعتصامهم

خلال الأسابيع الأربعة والنيف الماضية من الاعتصام أمام المعمل، وأشكال عديدة أخرى من الضغط (سوف نوردها أدناه) لإعادة فتح المعمل، تعلم عمال مجمع المستقبل لصناعة الأنابيب، في عكار، أموراً عديدة في صراعهم مع خصومهم الطبقيين، ومع الدولة التي تتواطأ مع هؤلاء وتغطي قهرهم واضطهادهم للمنتجين الحقيقيين للثروة الاجتماعية.

وعلى الرغم من أنهم عانوا، في مرحلة أولى من اعتصامهم، تعظيماً تاماً تقريباً على تحركهم، وغياب أي تغطية له من جانب وسائل الإعلام، وأي تضامن ملعن، وبالتالي، من جانب كل القوى السياسية والاجتماعية والنقابية، المطالبة بتقديم الإسناد والدعم لنضالهم، فإن التغطية الإعلامية تحسن باطراد، وإن لم تكن قد وصلت إلى المستوى الذي يتطلبه تسليط الضوء، ساطعاً، على تحرك عمالي فريد. ويتميز الآن هؤلاء العمال بأنهم يتعلمون سريعاً من تجربتهم، ومن التضامن المتواضع، ولكن المؤثر، الذي باتوا يحصلون عليه من أكثر من قوة نقابية وسياسية ثورية، سواء داخل لبنان، أو خارجه، ولا سيما من جانب عمال مصر، في المجمع المشابه هناك، الذي يملكه أيضاً آل مخزومي بالذات. إن استعابهم السريع لدروس تجربتهم يدفع بهم إلى أن يجمعوا بين خوض المعركة القانونية ضد